

بيان الحق للخلق

بحجية

رواية قيس بن طلق

بقلم

أبي يحيى

سامح بن محمد بن أحمد

بيان الحق للخلق
في
حجية رواية قيس ابن طلق

بقلم
أبي يحيى
سامح بن محمد بن أحمد

الشبهة الأولى

قال الخلال - كما في التهذيب (8 / 399) - أنه قال: غيره أثبت منه.

الرد على ذلك:

أولاً: أن هذا ليس بتضعيف وإنما يقتضي نفي المرتبة العليا من الثبوت ولا ينزل ذلك حديثه عن الحسن.

ثانياً: في سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 355)

باب أهل اليمامة: وقيس من شيوخ اليمامة.

[551] قلت لأحمد قيس بن طلق قال ما أعلم به بأساً سؤالات [552] قلت لأحمد عبد الله بن بدر صاحب قيس بن طلق قال ليس به بأس أو كلمة نحو هذا.

ومن هنا تفهم وهم ابن الجوزي في قوله في التحقيق (ص 127) وفي الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (20/3) عن الإمام أحمد أنه ضعفه.

الشبهة الثانية

قال البيهقي في السنن الكبرى (1 / 213)

١ - أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ الْحَارِثِ الْفَقِيه، ثنا عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ الْحَافِظُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ النَّقَّاشُ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى الْقَاضِي السَّرْحَسِيُّ، ثنا رَجَاءُ بْنُ مُرْجَا الْحَافِظُ فِي قِصَّةٍ ذَكَرَهَا قَالَ: فَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: قَدْ أَكْثَرَ النَّاسُ فِي قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ، وَلَا يُجْتَجُّ بِحَدِيثِهِ.

الرد على ذلك:

وهذا لا حجة فيه إذ أن هذه الرواية فيها نظر:

أولاً: قال ابن عبد الهادي في تعليقه على "العلل" لابن أبي حاتم: (ص: 92) - بعد أن ذكر ما نقل من كلام يحيى في قيس-: (في صحته عنه نظر، ورواية عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى في توثيق قيس أصح) ا. هـ

ثانياً: بل إن السند ضعيف. قال الحافظ الذهبي في "المهذب" (1 / 150) في الكلام على سند البيهقي: "قلت: هذا في سنده محمد بن الحسن النقاش، وهو هالك".

" قلتُ: ذكر البيهقي ذلك بسند فيه محمد ابن الحسن النقاش المفسر وهو من المتهمين بالكذب ."
وقال أيضا: " وروى النقاش كلام ابن معين هذا عن عبد الله ابن يحيى القاضي السرخسي ، وقال فيه ابن عدي كان متهما في روايته .. "

وقال أيضًا:

رابعًا: وهذه قاسمة الظهر في تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 143)

486 - قلت فعبد الله بن نعمان عن قيس بن طلق قال شيوخ يمامية ثقات.

الشبهة الثالثة

قال الإمام الشافعي فقال - فيما نقله عنه البيهقي (1 / 135): سألنا عن قيس فلم نجد من يُعرفه بما يكون لنا قبول خبره.

الرد على ذلك:

أولًا: يقول شيخ الإسلام " النفي ليس علمًا.

ثانيًا: أن عدم العلم ليس علما بالعدم.

ثالثًا: تعقب ابن التركماني البيهقي في نقله كلام الشافعي قائلاً :

"بل هو معروف روى عنه تسعة أنفس وذكرهم صاحب الكمال وروى هو وابن أبي حاتم توثيق ابن معين له."

رابعًا: أن القاعدة المستقرة عند المحدثين والأصوليين " أن من علم حجة على من لم يعلم " وإليك من علم:

أولًا: في الثقات للعجلي(ص: 393) قال:

1396- قيس بن طلق3: يمامي، تابعي، ثقة."

ثانيًا: وفي الثقات لابن حبان (5 / 313)

5004 - قيس بن طلق بن علي الحنفي من أهل اليمامة يروي عن أبيه روى عنه عبد الله بن بدر ومحمد بن جابر."

فإن قيل: إن ابن حبان يوثق المجاهيل.

قلنا: أولاً: أثبتنا أنه ليس بمجهول.

ثانياً: أنه لا يُعتمد على توثيق الدين حبان إذا تفرد بالتوثيق. قال الإمام الألباني في تمام المنة في التعليق على فقه السنة (ص: 22)

"القاعدة الخامسة عدم الاعتماد على توثيق ابن حبان"

...ولهذا نجد المحققين من المحدثين كالذهبي والعسقلاني وغيرهما لا يوثقون من تفرد بتوثيقه ابن حبان

ثالثاً: قال الحافظ المزي في تهذيب الكمال في أسماء الرجال (24 / 56)

4910- قيس بن طلق بن علي بن المنذر الحنفي اليمامي. روى عن: أبيه طلق بن علي وله صحبة.

رَوَى عَنْهُ: أَيُّوبُ بْنُ عَتْبَةَ، وَسَرَّاجُ بْنُ عَقْبَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَدْرٍ (د ت س) ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ النُّعْمَانِ السَّحِيمِي (د ت) ، وَابْنُ ابْنِ أَخِيهِ عَجِيبَةُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنُ عَقْبَةَ بْنُ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ، وَعَيْسَى بْنُ خَثِيمٍ الْحَنْفِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ (د ق) : الْيَمَامِيُّونَ، وَمُوسَى بْنُ عُثْمَانَ الثَّمَالِيُّ، وَابْنُهُ هُوْدَةُ بْنُ قَيْسٍ بْنُ طَلْقِ الْحَنْفِيُّ.

قال عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، قُلْتُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ النُّعْمَانِ عَنْ قَيْسٍ بْنُ طَلْقٍ؟ قال: شيوخ يمامية ثقات.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَجَلِيُّ: قَيْسُ بْنُ طَلْقٍ يَمَامِي تَابِعِي، ثَقَّةٌ. وَأَبُوهُ طَلْقُ بْنُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات".

خامساً: قال الإمام ابن عبد الهادي في تعليقه على العلل لابن أبي حاتم (ص: 90)

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَأَمَّا قَيْسُ بْنُ طَلْقٍ، فَقَدْ رَوَى الزُّعْفَرَانِيُّ، عَنِ الشَّافِعِيِّ، أَنَّهُ تَعْلِيقُهُ قَالَ: سَأَلْنَا عَنْ قَيْسٍ فَلَمْ نَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهُ بِمَا يَكُونُ لَنَا قَبُولُ خَبَرِهِ، وَقَدْ عَارَضَهُ مَنْ وَصَفْنَا ثِقَّتَهُ وَرَجَاحَتَهُ فِي الْحَدِيثِ وَثَبَّتَهُ.

سادساً: قال الذهبي في ميزان الاعتدال (397/3)

"قال ابن القطان: يقتضى أن يكون خبره حسناً لا صحيحاً."

الشبهة الرابعة

وذكر ابن أبي حاتم في العلل (1 / 48) أنه سأل أباه وأبا زرعة عن الحديث فلم يثبتاه، وقالوا: قيس بن طلق ليس ممن تقوم به الحجة. ووهناه. أو ووهماه.

الرد على ذلك:

انظر فتاوى العلامة ربيع 490/1:

قال الإمام ابن عبد الهادي في تعليقه على العلل لابن أبي حاتم (ص: 86)

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: حَدِيثُ مُلَازِمٍ مُسْتَقِيمٍ الْإِسْنَادِ، غَيْرُ مُضْطَرَبٍ فِي إِسْنَادِهِ وَلَا فِي مَتْنِهِ، فَهُوَ أَوَّلَى عِنْدَنَا بِمَا رَوَيْنَاهُ أَوْلَا مِنَ الْآثَارِ الْمُضْطَرَبَةِ فِي أَسَانِيدِهَا، وَلَقَدْ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي عِمْرَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيِّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ، يَقُولُ: حَدِيثُ مُلَازِمٍ هَذَا أَحْسَنُ مِنْ حَدِيثِ بُسْرَةَ. وَذَكَرَ ابْنُ مَنْدَةَ فِي كِتَابِهِ أَنَّ عَمْرَو بْنَ عَلِيٍّ الْفَلَّاسَ قَالَ: حَدِيثُ قَيْسٍ عِنْدَنَا أَثْبَتُ مِنْ حَدِيثِ بُسْرَةَ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: سَأَلْتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هَلْ فِي مَسِّ الذَّكَرِ وَضُوءٌ؟ قَالَ: «لا». فَلَمْ يَثْبِتَاهُ، وَقَالَا: قَيْسُ بْنُ طَلْقٍ لَيْسَ مِمَّنْ تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ، وَوَهَنَاهُ. انْتَهَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَأَبِي زُرْعَةَ.

وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ حَدِيثَ قَيْسٍ حَسَنٌ أَوْ صَحِيحٌ، وَلَمْ يَأْتِ مَنْ ضَعَّفَهُ بِحُجَّةٍ، بَلْ أَنَّ مَا تَكَلَّمَ فِيهِ لِرِوَايَتِهِ هَذَا الْحَدِيثَ، وَإِنَّمَا تَكَلَّمَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لِرِوَايَتِهِ لَهُ، وَهَذَا دَوْرٌ. وَقَدْ وَثَّقَ قَيْسًا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ - فِي رِوَايَةِ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ الدَّارِمِيِّ -، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعِجْلِيُّ: قَيْسُ بْنُ طَلْقٍ، يَمَامِيٌّ، تَابِعِيٌّ، ثِقَةٌ، وَأَبُوهُ طَلْقٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَقَدْ احْتَجَّ - بِحَدِيثِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِيهِ - : النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ أَبُو حَاتِمٍ الْبُسْتِيُّ، وَحَسَّنَهُ التِّرْمِذِيُّ. وَقَدْ رَوَى حَدِيثُهُ عَنْ أَبِيهِ أَصْحَابُ السُّنَنِ وَالْمَسَانِيدِ، وَأَحَادِيثُهُ مَعْرُوفَةٌ، لَيْسَ فِيهَا مَا يُنْكَرُ.

ومعلوم عند كل من اشتغل بالحديث شدة النسائي في الرواة.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات